

Distr.: General
18 January 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثامنة والأربعون

فيينا، ٧-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

مشكلة المخدرات العالمية

تقرير المدير التنفيذي للإتسانسوي الثالث

إضافة

خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها
وتعاطيها بصورة غير مشروعة**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	أولاً- مقدمة
٤	١١-٥	ثانياً- التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٦	٢٢-١٢	ثالثاً- التدابير التي اتخذتها الحكومات
٦	١٤-١٢	ألف- الإطار القانوني للتعاون الدولي

.E/CN.7/2005/1 *

** تأثر إعداد هذه الوثيقة بتأخر الردود على استبيان التقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٠٤).

140205 V.05-80329 (A)



الصفحة	الفقرات
٨	١٦-١٥ زيادة الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية.
٨	٢٢-١٧ خفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية.
٨	١٩-١٨ ١- تدابير خفض الطلب
١٠	٢١-٢٠ ٢- رصد الطلب غير المشروع
١٢	٢٢ ٣- برامج خاصة للحيلولة دون إقدام الشباب على تجربة المخدرات
١٣	٢٧-٢٣ دال- تقديم معلومات صحيحة عن المنشطات الأمفيتامينية
١٤	٢٧-٢٦ استخدام تكنولوجيا المعلومات لنشر معلومات عن الآثار السلبية للمنشطات الأمفيتامينية
١٦	٤٨-٢٨ هاء- الحدّ من عرض المنشطات الأمفيتامينية
١٧	٣٤-٣١ ١- التدابير الرامية إلى تحسين القدرات التشغيلية لمختبرات الطب الشرعي
١٩	٣٩-٣٥ ٢- توفير التدريب بشأن الجوانب التقنية المعقّدة للمنشطات الأمفيتامينية
٢٠	٤٣-٤٠ ٣- تدابير محدّدة للتحريّ ووضع و/أو إدخال اجراءات لتستخدمها أجهزة إنفاذ القوانين
٢١	٤٦-٤٤ ٤- تدابير تعزيز التعاون مع الصناعات الكيماوية والصيدلية
٢٣	٤٧ ٥- المواد غير المجدولة
٢٤	٤٨ ٦- التسويق المسؤول
٢٥	٦٢-٤٩ واو- تعزيز نظام المراقبة على المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها
٢٦	٥٧-٥٣ ١- التعاون الإقليمي
٢٨	٥٩-٥٨ ٢- مساعدة البلدان الأخرى
٢٨	٦١-٦٠ ٣- تطبيق مبدأ "اعرف زبونك" والتبادل السريع للمعلومات
٢٩	٦٢ ٤- تعزيز المراقبة عن طريق الأنشطة التعاونية
٣٠	٧٠-٦٣ رابعا- الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - استمرار الطلب على المنشطات الأمفيتامينية يظهر اتجاهها صعوديا. ويقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن نحو ٣٠ مليون شخص يستخدمون المركبات الأمفيتامينية عبر العالم.^(١) وتشمل المركبات الأمفيتامينية، التي يعد تعاطيها وبيعها على نحو غير مشروع الأكثر شيوعا، الأمفيتامين والميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي أمفيتامين (MDA) والميثيلين ديوكسي إيثيل أمفيتامين (MDE) والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)، المعروف عادة بالإكستاسي) والميثكاثينون، التي تصنع بشكل رئيسي في مختبرات سرية. وقد أصبح الإكستاسي العقار المفضّل للشباب في عدة مناطق من العالم. واكتشفت الدراسات المتعلقة بالإكستاسي أن تعاطيه لمدة طويلة يخلف آثارا شديدة على العقل والأعصاب الإدراكية، بما في ذلك آثار سلبية خطيرة على الحالة النفسية والعقلية للمتعاطي.

٢ - وتختلف الاتجاهات الإقليمية باختلاف أنواع المنشطات الأمفيتامينية، كما توجد بعض التطورات الايجابية (E/CN.7/2005/3). ففي شرق وجنوب شرق آسيا، على الرغم من استمرار وجود مستويات مرتفعة نسبيا لانتشار تعاطي المنشطات الأمفيتامينية بين عامة السكان، فإنه يبدو أن الاتجاه الإقليمي في تعاطي هذه المنشطات قد استقر بعض الشيء إذا ما استبعدنا تأثير تزايد الاتجاه في الصين بعددها الضخم من السكان. وفيما يتعلق بالمناطق الرئيسية الأخرى لتعاطي تلك المنشطات، يكشف الاتجاه عن زيادات في أوروبا واستقرار إلى حد ما في أوقيانوسيا. وفي أمريكا الشمالية تفيد التقارير بأن الاتجاه في انخفاض. وقد أوضحت بعض الدول في أفريقيا والشرق الأوسط تزايد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في السنوات القليلة الماضية.

٣ - ولمواجهة الاتجاهات المتصاعدة في صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع، اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية العشرين، خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلاتها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة (القرار د٤٠/٢٠-٤ ألف) التي أوصت باتخاذ تدابير في خمسة مجالات رئيسية: زيادة الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية، والحد من الطلب غير المشروع عليها، وتوفير معلومات صحيحة عنها؛ والحد من عرضها؛ ودعم نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلاتها.

٤ - ويقدم هذا التقرير ملخصا وتحليلا للجهود التي بذلتها الدول من أجل تنفيذ خطة العمل، حسبما ورد في ردودها على استبيان التقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٠٤). وإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والمعنون "مراقبة صنع المخدرات الاصطناعية

والانحياز بها وتعاطيها" معلومات عن التدابير التي اتخذها المكتب والدول (حسبما جاء في استبيان التقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثالثة)، لمكافحة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية.

ثانياً - التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٥ - وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/٢٠٠٤، واصل المكتب تطوير وتعزيز الأنشطة المتعلقة بالمنشطات الأمفيتامينية وسلائفها في المشاريع القائمة لخفض الطلب ومراقبة السلائف وإنفاذ القانون عبر الحدود.

٦ - وفيما يتعلق بخفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية، يجري تنفيذ أهم أنشطة المكتب في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفي الصين، في إطار خطة العمل المعنونة "عمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين لمكافحة المخدرات الخطرة" المعروفة بخطة عمل أكورد والتي تشمل بعض أشد الدول تأثراً بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية، وتعتمد على اجتماع المكتب المعنون: "المؤتمر الدولي: السعي إلى تحرير أمم جنوب شرقي آسيا من المخدرات بحلول ٢٠١٥: تقاسم الرؤية وتصدر التغيير"، الذي عقد في بانكوك من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وعلى أنشطة المتابعة الإقليمية لمجموعة الثماني. وقد عززت في نفس الوقت القدرات في مجال مراقبة اساءة الاستخدام ورصدها والتصدي لها في بروني دار السلام وتايلند والصين وكمبوديا وماليزيا، وساعد تنفيذ مشروع وضعه المكتب لجمع البيانات عن المنشطات الأمفيتامينية في فهم مشكلة تعاطيها في المنطقة. ونظمت أنشطة وقائية أولية لمنع اساءة استخدام المخدرات، ولا سيما المنشطات الأمفيتامينية، في ماليزيا وتايلند وبروني دار السلام واندونيسيا والفلبين وكمبوديا، وقدم مشروع للمكتب في تايلند والفلبين استراتيجيات للأنشطة التي تستهدف الشباب. وتم تحسين علاج متعاطي المخدرات الاصطناعية واعادة تأهيلهم واعادة دمجهم في المجتمع في اندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين والفلبين. وفي كمبوديا يقوم المكتب بدعم الجهود العلاجية وتوفير التدريب للسلطات الإقليمية. وبُذلت جهود لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الأهلية، وذلك مثلاً في ماليزيا، حيث تكمل عدة منظمات غير حكومية وأخرى من منظمات المجتمع المحلي الجهود في مجال علاج واعادة تأهيل مدمني المنشطات الأمفيتامينية. كذلك حظي خفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية بالأولوية في السياسات الوطنية: فقد أُدرجت عناصر الوقاية من المنشطات الأمفيتامينية في البرنامج الوطني الماليزي منذ عام ٢٠٠٠، وبدأت حكومة الفلبين عملية توعية الجمهور لتثقيفه بشأن المنشطات الأمفيتامينية.

٧- وفيما يخص الدعم العملي والتقني لخفض عرض المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها ودعم نظام مراقبتها، وسَّع المكتب نطاق أنشطته الجارية المتعلقة تحديد خصائص المخدرات/ تحديد ملامح الشوائب لكي تشمل مختلف أشكال المنشطات الأمفيتامينية بهدف تحسين قدرات الطب الشرعي والقدرة الاختبارية لمختبرات المخدرات، ولزيادة الإفادة من بيانات المختبرات الموحدة باعتبارها مصدرا أساسيا للمعلومات. وتشمل الأنشطة توفير أساليب تحليلية لاكتشاف الميثامفيتامين والمخدرات من نوع الإكستاسي وغيرها من المنشطات الأمفيتامينية للتمكن من رصد الأساليب الشائعة للصنع غير المشروع وكشف السلائف المستخدمة، مع الإسهام في دعم القدرات في مجال إنفاذ القوانين واستحداث آليات فعالة للإنذار المبكر للكشف عن المنشطات الأمفيتامينية الجديدة/غير المعروفة.

٨- وفي إطار تعزيز القدرات في مجال اختبار المخدرات على المستوى الوطني، يهدف المكتب إلى تحسين امكانات التعرف على عينات المخدرات التي تضبط وتحليلها، عن طريق: (أ) تحديد أساليب التحليل الملائمة للمنشطات الأمفيتامينية وسلائفها الرئيسية، بما في ذلك تحديد أساليب اختبارات ميدانية أكثر دقة؛ (ب) إعداد أفضل الممارسات/المبادئ الإرشادية والكتيبات لاختبار وتحليل المخدرات، بما في ذلك إعداد كتيب محدث للأساليب الموصى بها للتعرف على المنشطات الأمفيتامينية وتحليلها. ويقدم المكتب، الذي يعمل مع شبكة من المختبرات المتعاونة، المساعدة في وضع أنظمة إضافية لجمع وتحليل ونشر المعلومات عن المصادر المشروعة، وأساليب الصنع، واستخدامات سلائف الأنشطة الأمفيتامينية وعن الاتجاهات والأنماط الآخذة في الظهور لصنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وإساءة استخدامها، بهدف إقامة نظام عالمي لتبادل المعلومات. وقد شملت الأنشطة ذات الصلة بالفعل نشر وتوزيع أول دراسة استقصائية بعنوان "الإكستاسي والأمفيتامينات: مسح عالمي ٢٠٠٣"،^(٢) ستنقح وتستكمل في عام ٢٠٠٥.

٩- وتكمل أنشطة المكتب وتدعم المساعدة الثنائية المستمرة التي تقدمها اليابان لمختبرات المخدرات في شرق وجنوب شرق آسيا، وتشكل جزءا من برنامج شامل لتلبية الاحتياجات الخاصة للمنطقة الفرعية ولتوفير دعم مستمر لتنفيذ خطة عمل "أكورد" الإقليمية ذات الصلة. كذلك أعدّ المكتب برنامجا تدريبيا متخصصا لموظفي مختبرات الطب الشرعي بشأن تحديد خصائص المخدرات/تحديد ملامح الشوائب، بالتعاون الوثيق مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في جنوب شرق آسيا. كما واصل جهوده لتشجيع الاستخدام المنتظم لنتائج البحوث العلمية، ولا سيما النتائج التي تخلص إليها دراسات تحديد خصائص المخدرات/تحديد ملامح الشوائب، وذلك للأغراض العملية وللتنبؤ وتحليل الاتجاهات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٠- وشرع المكتب أيضا، أو أسهم، في إعداد قواعد بيانات لجمع نتائج المختبرات على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أنشئت قواعد بيانات، واستخدمت، في مختلف بلدان جنوب شرقي آسيا، واتخذت خطوات هامة في الإنشاء المقترح لقاعدة بيانات دولية لتحديد خصائص المخدرات بهدف تزويد موظفي إنفاذ القوانين بالمعلومات للتصدي لمنظمات الاتجار بالمخدرات وتفكيكها.

١١- وعملا بقرار لجنة المخدرات ٥/٤٧ المعنون "توصيف سمات المخدرات غير المشروعة في مجال انفاذ القوانين على الصعيد الدولي: تحقيق أقصى قدر من النتائج والتعاون"، يعدّ المكتب حاليا الصيغة النهائية لتقرير يحدّد المبادرات الحالية وأفضل الممارسات فيما يخص تحديد خصائص المخدرات، بالاستناد إلى المشاورات التقنية للخبراء وإلى الخبرة الفنية المتوافرة لدى المكتب، ويقدمّ جردا شاملا لمبادرات تحديد سمات المخدرات، وللنهج وأفضل الممارسات، بدءا بمقارنة حالات وطنية لعينات مضبوطة لأغراض الإثبات، وانتهاء بالجهود الإقليمية والدولية لتوحيد أساليب التحليل وإقامة آليات لجمع وتبادل النتائج وتقاسم وتطوير ما يتم الحصول عليه من معلومات استخباراتية.

ثالثا- التدابير التي اتخذتها الحكومات

ألف- الإطار القانوني للتعاون الدولي

١٢- قدّم ما مجموعه ٩٠ دولة اجابات عن الفصل السابع من استبيان التقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) مقابل ١٠٩ اجابات في الدورة الأولى (E/CN.7/2001/16) و ١١٦ اجابة في الدورة الثانية (E/CN.7/2003/2). ولأن الاستبيان نقّح بعد فترة الإبلاغ الأولى، فإن نتائج هذه الفترة ليست مماثلة تماما لنتائج الفترتين التاليتين. وأجاب ما مجموعه ٧٢ دولة عن الجزء السابع من الاستبيان في كل من الفترتين الثانية والثالثة. وتقدّم الأرقام الواردة في هذا التقرير مقارنة إقليمية لهذه المجموعة من الدول بين هاتين الفترتين. وتجدر الإشارة إلى أن دولتين فقط أجابتا من أوقيانوسيا: هما أستراليا ونيوزيلندا.

١٣- فقد سئلت الدول عمّا إذا كانت قد نفذت أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وقرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات وكذلك توصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات المتعلقة بصنع المخدرات الاصطناعية ولا سيما المنشّطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. وردّ بالإيجاب ما مجموعه ٦٨ دولة من الدول التي أجابت عن الاستبيان في فترة الإبلاغ الثالثة (٧٦ في المائة) مقابل

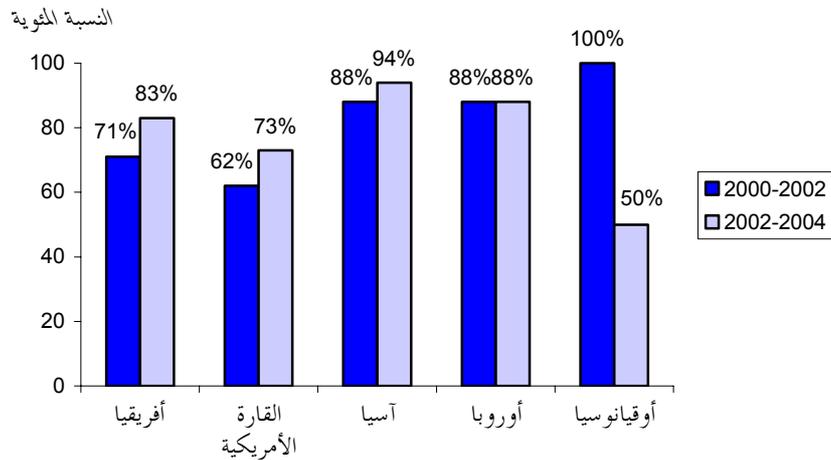
٨٢ و ٨٨ في المائة في الفترتين الأولى والثانية على التوالي. غير أنه تم في بضع الدول تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات جزئياً فقط حيث كان يجري تعديل التشريع الوطني لتنفيذ أحكام المعاهدات المتعلقة بالمنشطات الأمفيتامينية. وأفادت أفغانستان، مثلاً، بأن قانونها الجديد لمراقبة المخدرات لم ينفذ بعد بشكل كامل، رغم أنها امتثلت لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات؛ وأوضحت ترينيداد وتوباغو ونيوزيلندا أنهما تعلمان من أجل تنفيذها بالكامل، وأشارت زمبابوي إلى أنها لم تنفذ بعد كلياً الإجراءات في هذا المجال بسبب قيود مالية وتقنية.

١٤ - وبين الدول الـ ٧٢ التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة، كان هناك تحسن في النسبة المئوية للدول التي اتخذت تدابير لاعتماد الاطار القانوني العالمي للمنشطات الأمفيتامينية، باستثناء أوروبا وأوقيانوسيا (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

الدول التي نفذت المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وقرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات ذات الصلة وتوصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



باء- زيادة الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية

١٥- دعت خطة العمل الدول الأعضاء إلى إيلاء أولوية لمكافحة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية بكل مظاهرها وإلى زيادة الوعي بالمشكلة. وأفادت معظم الدول التي أجابت عن الاستبيان في فترة الإبلاغ الثالثة (٦٨ في المائة) بأنها اتخذت تدابير لزيادة الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية وإيلائها أولوية أعلى، وهذا الرقم أقل جدا من الرقم المسجل في الفترة الثانية (٨٠ في المائة مقابل ٥٤ في المائة في فترة الإبلاغ الأولى). وتظهر المقارنة بين الدول ٧٢ التي قدمت معلومات في كل من الفترتين الثانية والثالثة انخفاضاً واضحاً حيث أفادت ٨٦ و ٨٢ في المائة على التوالي باعتماد تدابير لزيادة الوعي. وشملت بعض الإجراءات تنظيم حملات وطنية للوقاية والإعلام واستراتيجيات للحدّ من الطلب غير المشروع على المخدرات، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية.

١٦- وأوضح أكثر من نصف الدول المحيية بأنها اتخذت مبادرات لزيادة الوعي استهدفت بعض المجموعات والقطاعات، مثل عامة الجمهور (٥٢ في المائة) والعاملين في مجال الطب (٤٦ في المائة) والشباب وغيرهم من المجموعات الضعيفة (٥٧ في المائة) والمسؤولين عن إنفاذ القوانين (٥٢ في المائة) وصناعة الترفيه ووقت الفراغ (٣١ في المائة) والصناعة الصيدلانية (٤٠ في المائة). كذلك وجّهت ٢٢ في المائة من الدول (٢٠) برامج التوعية إلى مجموعات وقطاعات أخرى، من بينها المؤسسات التعليمية والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية، والقواعد الشعبية والصناعة الكيماوية، والمرشدون والعاملون في الرعاية الاجتماعية وفي مختبرات الطب الشرعي، والهيئة القضائية وموظفو الجمارك والصحفيون.

جيم- خفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية

١٧- أقرّت خطة العمل بأن اساءة استخدام المنشطات الأمفيتامينية يتركز بشكل متزايد بين الشباب، الذين قد لا يدركون الآثار السلبية لهذه المواد على صحتهم. لذلك ركّزت الخطة على خفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة.

١- تدابير خفض الطلب

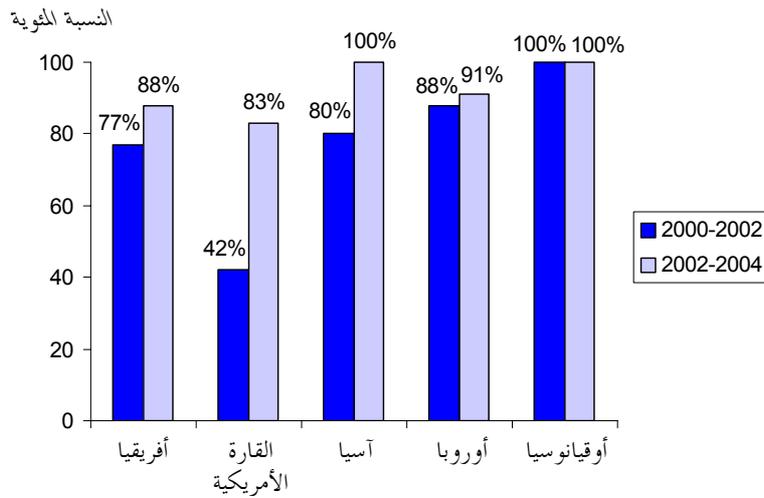
١٨- أفاد ما مجموعه ٥٨ دولة (أو ٦٤ في المائة) من الدول التي أجابت عن الاستبيان في فترة الإبلاغ الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) باتخاذ تدابير لخفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية، مقابل ٧١ في المائة في الفترة الأولى و٧٥ في المائة في الفترة الثانية. وقد احتلت حملات الوقاية الوطنية لخفض الطلب غير المشروع على هذه المنشطات مكانة

بارزة حيث أفادت بتنفيذها ٥٩ في المائة من الدول المحيية، وهي نسبة لم تتغير تقريبا منذ فترة الإبلاغ الثانية (٦٠ في المائة). كذلك أبلغت الدول عن تدابير أخرى اتخذتها، مثل توفير العلاج المتخصص (٣٠ في المائة) وخدمات الرعاية بعد العلاج (٢٧ في المائة)، والتدخلات للحدّ من الآثار السلبية لتعاطي المنشّطات الأمفيتامينية (٢٢ في المائة). وتكشف المقارنة الإقليمية بين الدول الـ٧٢ التي أجابت عن الاستبيان في كل من الفترتين الثانية والثالثة عن تحسن في هذا المجال في جميع المناطق، باستثناء أوقيانوسيا حيث لم يحدث أي تغيير (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

الدول التي اعتمدت تدابير لخفض الطلب غير المشروع على المنشّطات الأمفيتامينية، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



١٩- كذلك أبلغت بعض الدول (١٤ في المائة) عن تدابير أخرى اتخذتها لخفض الطلب غير المشروع على المنشّطات الأمفيتامينية، من بينها صياغة خطط عمل بشأن هذه المنشّطات، وتحديد الممارسات والنهج الملائمة للعلاج، وتدريب الأطباء والعاملين الصحيين، وزيادة الوعي بالمخاطر في أماكن التسلية والمراقص بما في ذلك توعية

العاملين فيها، ونظم الانذار وبدء الوقاية من تعاطي المخدرات في السجون، وإدراجها في المناهج الدراسية، واختبار المخدرات.

٢- رصد الطلب غير المشروع

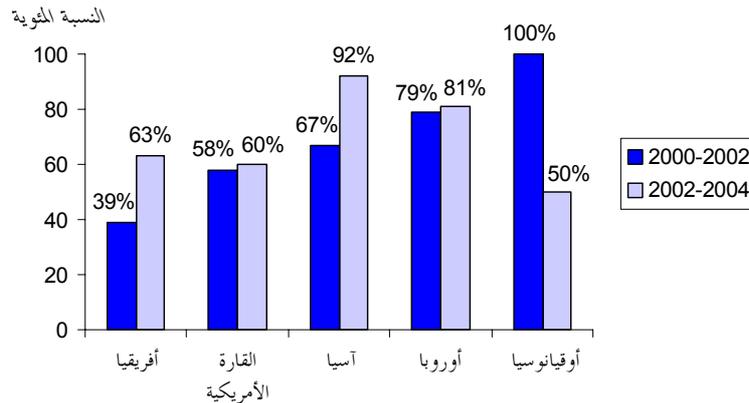
٢٠- كذلك حددت خطة العمل جمع البيانات عن أنماط تعاطي المنشطات الأمفيتامينية بوصفه ضروريا لوضع استراتيجيات تستهدف الطلب غير المشروع على هذه المنشطات. وأفادت ٤٢ دولة (٤٧ في المائة) بأنها اعتمدت تدابير لرصد الطلب غير المشروع على هذه المنشطات ورصد تعاطيها بصفة مستمرة، وهذه النسبة مماثلة تقريبا للنسبة المثوية المسجلة في فترة الإبلاغ الأولى (٤٨ في المائة) ولكنها أقل بشكل ملحوظ من الـ ٦٠ في المائة من الدول التي ردت بالإيجاب في الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٢). وكان ٤١ في المائة من الدول قد أدرج نتائج البحوث في حملات الوقاية وجهود العلاج، مقابل ٥٧ في المائة في فترة الإبلاغ الثانية. بيد أنه يتضح من مقارنة إقليمية بين البلدان التي أجابت في كل من فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة أن هناك تحسنا في معظم المناطق (انظر الشكلين الثالث والرابع).

الشكل الثالث

الدول التي نفذت تدابير للرصد المستمر للطلب غير المشروع على المنشطات

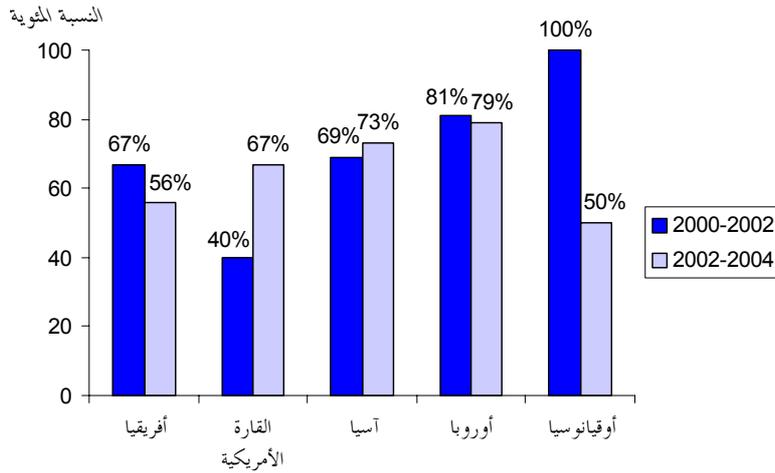
الأمفيتامينية ولأنماط تعاطيها، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المثوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



الشكل الرابع
الدول التي أدرجت نتائج البحوث في حملات الوقاية وجهود العلاج، حسب المنطقة،
٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية
في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



٢١- وقدّمت ٣٦ دولة^(٣) وصفا للتدابير التي اتخذتها لرصد الطلب غير المشروع على المنشّطات الأمفيتامينية وأنماط تعاطيها. وأفادت دول كثيرة^(٤) بأنها أجرت مسحاً وطنياً دورية للأسر وطلاب المدارس ودراسات لمدى انتشار الوباء لرصد المعارف والسلوك والتجارب فيما يتعلق بتعاطي المخدرات بما فيها المنشّطات الأمفيتامينية. وقامت بعض الدول أيضاً بجمع بيانات من مصادر أخرى، مثل أجهزة إنفاذ القوانين وقطاع الصحة ومراكز العلاج وإعادة التأهيل، والمتابعة بعد العلاج، ورصد الوصفات الطبية والحوادث المتصلة بالمخدرات ومسوح الأفراد الذين يلتمسون العلاج من المخدرات. ومن بين مصادر البيانات التي أبلغ عن استخدامها أيضاً تحليل البيانات المستقاة من المكالمات عبر الخطوط الهاتفية المخصصة لمساعدة متعاطي المخدرات ومن تقارير المنظمات غير الحكومية ومسوح متعاطي المخدرات على صعيد الشارع. وأوضحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأستراليا أنها استحدثت نظاماً للإنذار المبكر للتعرف على التغيرات في أسواق المخدرات غير المشروعة وأنماط تعاطي المخدرات والمخدرات الاصطناعية الجديدة.

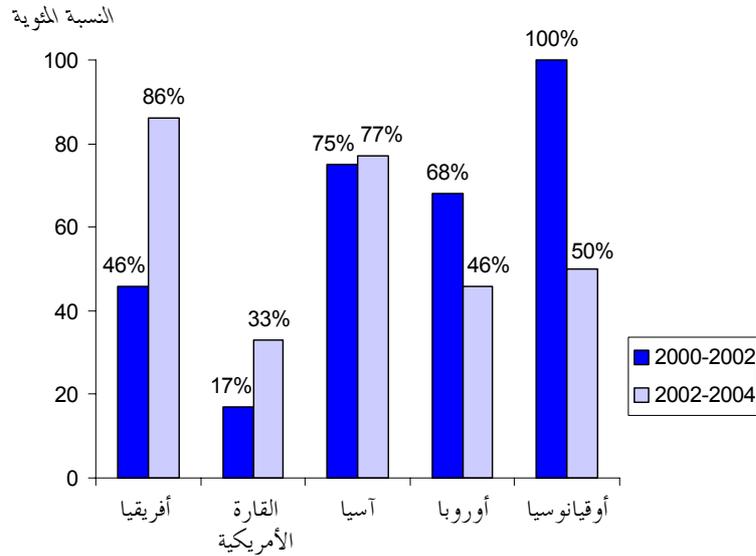
٣- برامج خاصة للحيلولة دون إقدام الشباب على تجربة المخدرات

٢٢- دعت خطة العمل الدول إلى أن تضمّن حملاتها التثقيفية معلومات عن الآثار الضارة لتعاطي المنشّطات الأمفيتامينية. فالحيلولة دون أول استهلاك وأول تجربة للمخدرات جانب مهم من البرامج التي تتناول الاحتياجات الخاصة للشباب. وقد أفادت ٣٨ في المائة من الدول المحيية بأنها اعتمدت برامج خاصة للحيلولة دون إقدام الشباب على تجربة المنشّطات الأمفيتامينية، وهي نسبة أدنى من الـ ٣٩ و ٥٣ في المائة من الدول التي أبلغت عن القيام بذلك في فترتي الإبلاغ الأولى والثانية. غير أنه يتضح عند النظر إلى مجموعة الدول الـ ٧٢ التي أجابت على الاستبيان في فترتي ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤، أن هناك تحسنا في جميع المناطق باستثناء أوروبا وأوقيانوسيا (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

الدول التي نفذت برامج خاصة للحيلولة دون إقدام الشباب على تجربة المنشّطات الأمفيتامينية، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



دال - تقديم معلومات صحيحة عن المنشطات الأمفيتامينية

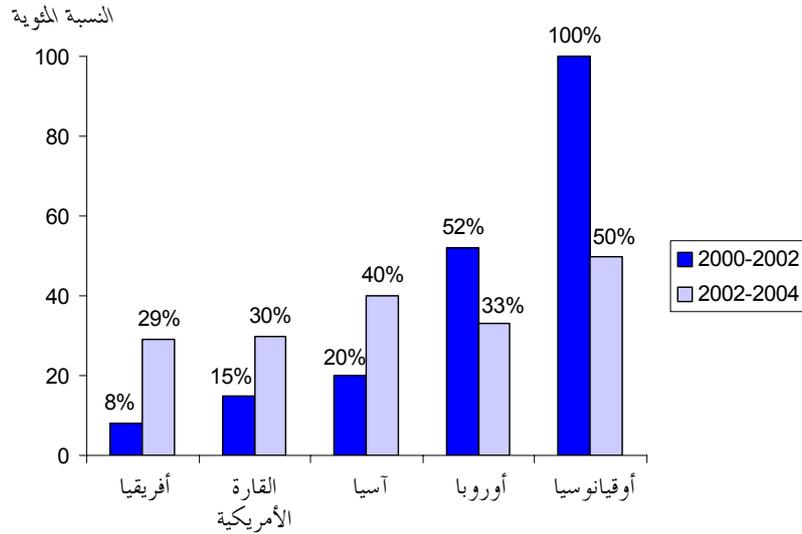
٢٣ - يستخدم المجرمون الانترنت وغيرها من الوسائل لتقديم وصفات لصنع المنشطات الأمفيتامينية سراً وتقنيات لتعاطيها وترويج تعاطيها وكذلك للإفلات من المراقبة. وقد شجعت خطة العمل الدول على توفير الامكانيات لإزالة المعلومات المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة من وسائل الاتصال وتشجيع تطوير واستخدام برامج حاسوبية لتصنيف المعلومات وفرزها بغية تمكين المستخدمين من حماية أنفسهم من المواد غير المرغوب فيها أو المؤذية.

٢٤ - وفي فترة الإبلاغ الثالثة، أفادت ٢٢ في المائة من الدول المجيبة بأنها اتخذت تدابير لمنع نشر معلومات تتعلق بالمخدرات غير المشروعة على شبكة الانترنت. وهذا الرقم يشير إلى تقدم محدود إذا ما قورن بنسبة الـ ٢٥ في المائة التي أفادت باتخاذ تلك التدابير في الفترة الثانية، غير أنه أعلى بكثير من نسبة الـ ١٤ في المائة في الفترة الأولى. بيد أن مقارنة إقليمية بين البلدان الـ ٧٢ التي أجابت عن الاستبيان في كل من الفترتين الثانية والثالثة تظهر أن هناك تحسناً في جميع المناطق باستثناء أوروبا وأوقيانوسيا (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

الحكومات التي اتخذت تدابير لمنع نشر معلومات عن المخدرات غير المشروعة على شبكة الانترنت، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



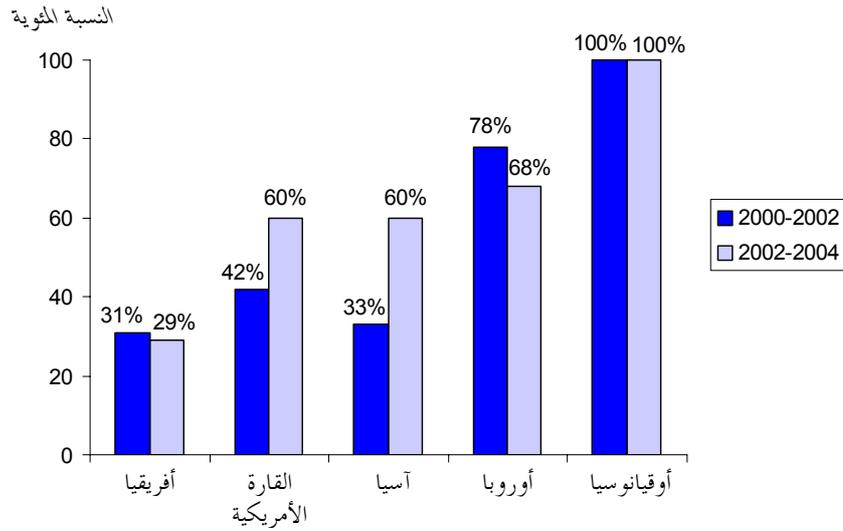
٢٥- وأفاد عدد من الدول بأنها عزّزت قدرتها على إنفاذ القانون لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات فيما يتصل بالجريمة المنظمة، بما في ذلك توزيع المخدرات غير المشروعة، وذلك عن طريق انشاء وحدات متخصصة للتحري عن الأنشطة الإجرامية المتصلة بشبكة الانترنت. وترصد سلطات إنفاذ القوانين وتفحص باستمرار هذه الشبكة بحثا عن أي معلومات تروّج للمخدرات غير المشروعة ولبيعها، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية، واتخذت تدابير للتحري عن مثل هذه المواقع وإغلاقها. وكان الاتحاد الروسي واسبانيا وأستراليا وألمانيا وتركيا وجمهورية كوريا والصين وغواتيمالا وهولندا واليابان واليونان من بين الدول التي أبلغت عن اتخاذ مثل هذه التدابير. وذكرت بعض الدول (مثل ألبانيا وكرواتيا) أن أطرها القانونية تحظر الترويج بشكل مباشر أو غير مباشر للمخدرات غير المشروعة وأن العقوبات على استخدام الانترنت في الجرائم المتصلة بالمخدرات قد شُدّدت. وأنشأت بعض الدول (مثل الفلبين)، نظاما يُخضع جميع المواد الإعلامية المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة للمراجعة من جانب هيئة المخدرات الخطرة قبل نشرها للجمهور.

استخدام تكنولوجيا المعلومات لنشر معلومات عن الآثار السلبية للمنشطات الأمفيتامينية

٢٦- ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لنشر المعلومات عن الآثار السلبية الصحية والاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وينبغي، مثلا، استخدام الانترنت كأداة للوصول إلى الشباب. وقد رد ٣٨ في المائة من الدول الحبيبة (٣٤ دولة) بأنها استخدمت تكنولوجيا المعلومات لنشر المعلومات عن الآثار السلبية الصحية والاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وكانت النسب المتوية المناظرة في الفترتين الأولى والثانية هي ٣٠ و ٤٤ في المائة على التوالي، وهو ما يؤكد حاجة الدول إلى وضع استراتيجيات لاستخدام جميع الوسائل التي توفرها تكنولوجيا المعلومات الحديثة من أجل مكافحة انتشار تعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وتبيّن اجابات الدول الـ٧٢ التي قدمت معلومات في كل من فترتي ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤ أن ثمة انخفاضاً طفيفاً في أفريقيا وأكثر حدة في أوروبا وتحسناً في منطقتي القارة الأمريكية وآسيا بينما لم يتغير الوضع في أوقيانوسيا (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع
الحكومات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات الحديثة لنشر المعلومات عن الآثار السلبية،
الصحية والاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية، حسب المنطقة،
٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أحابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية
في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كلتيهما)



٢٧- وإضافة إلى استخدام شبكة الانترنت، أبلغت بعض الدول عن استخدام وسائل حديثة أخرى لنشر المعلومات، مثل الأقراص المدججة التفاعلية وأقراص الفيديو الرقمية (مثل اسبانيا والصين وغواتيمالا وكوستاريكا) والبرامج الخاصة الإذاعية والتلفزيونية (الاتحاد الروسي). وأفادت هولندا بأنها استخدمت أيضا قوائم البريد الالكتروني وصناديق الدردشة على الانترنت والرسائل الإخبارية الالكترونية. وأنشأت إيطاليا مركز اتصال متعدد الوسائل، ودُعمت الحملة الوطنية التي نظمتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للوقاية من المخدرات بفتح خط مساعدة هاتفي و بريد الكتروني/انترنت للجمهور. وأفادت استونيا بأن شبكة الانترنت أصبحت الوسيلة الرئيسية لنشر المعلومات عن الوقاية من المخدرات. وذكرت الدانمرك أنها تستخدم الانترنت للتحقق من معارف الشباب عن المخدرات، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية. وفي بعض الدول، عززت المواقع الشبكية للشرطة بوصلات لتوفير المساعدة للقصر وآبائهم بشأن مشاكل المخدرات في الأسر.

هاء- الحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية

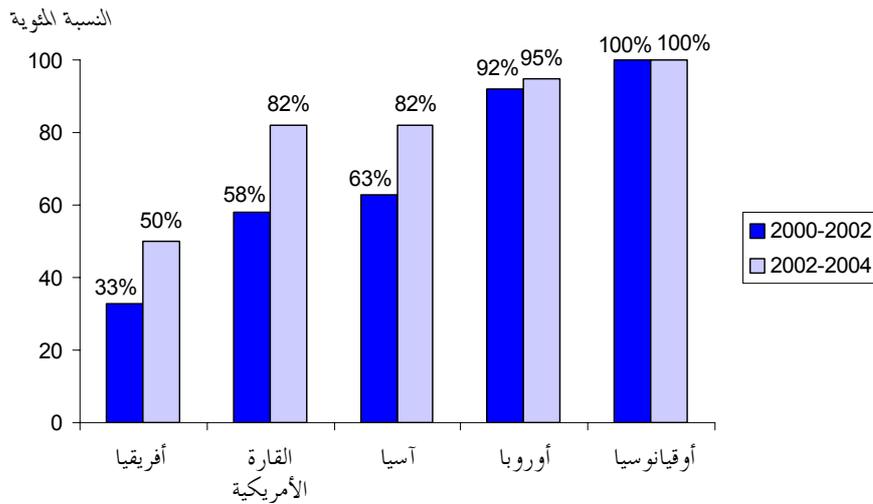
٢٨- يتم إمداد السوق العالمية للمنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة بواسطة مرافق الصنع السرية الآخذة في الانتشار جغرافيا، والتسريب من السوق المشروعة. وقد أشارت خطة العمل إلى أن اكتشاف المخدرات السرية ومنع تسريب السلائف الكيميائية ومعدات المخدرات يمثلان الاستراتيجيتين الرئيسيتين لإيقاف صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وللسلائف مجموعة واسعة من الاستخدامات الصناعية المشروعة وتجارها واسعة النطاق. لذلك فإن للمراقبة والرصد الفعالين للسلائف أهمية أساسية ويتطلبان تعاوننا وثيقا ناجحا من جانب الصناعة الكيميائية.

٢٩- وفي فترة الإبلاغ الثالثة، أفاد ٥٣ في المائة من مجموعة الدول المجيبة باتخاذ تدابير لاكتشاف الصناعة السرية للمنشطات الأمفيتامينية. وكانت الأرقام المناظرة في الفترة الثانية ٦٣ في المائة. ويعزى الكثير من هذا الانخفاض إلى انخفاض عدد الدول المجيبة في فترة الإبلاغ الثالثة. ويتضح من المقارنة الإقليمية بين الدول التي أجابت في كل من الفترتين الثانية والثالثة أن نسبة الدول التي اتخذت تدابير في هذا الصدد قد زادت في جميع المناطق، باستثناء أوقيانوسيا حيث لم يحدث تغيير (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

الحكومات التي اتخذت تدابير لاكتشاف الصناعة السرية للمنشطات الأمفيتامينية، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)

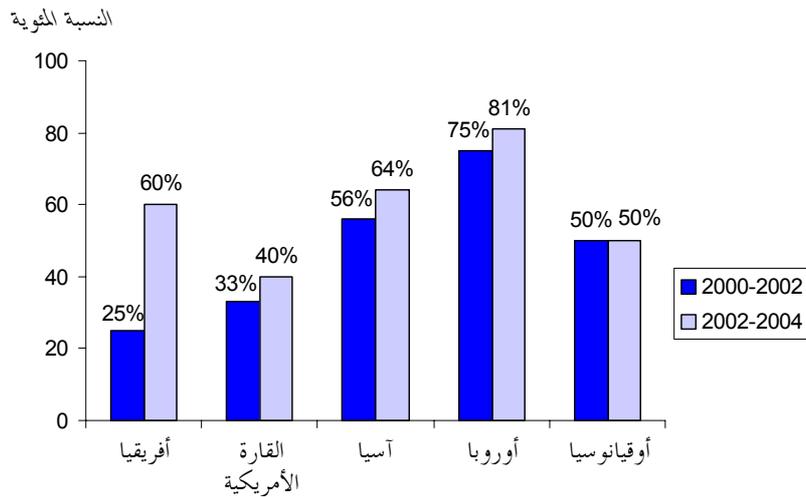


٣٠- وقد سئلت الحكومات عما إذا كانت قد اتخذت تدابير لرصد طرق الصنع المستخدمة في المختبرات السرية. وإجمالاً، انخفضت نسبة الدول التي أفادت باتخاذ تدابير في هذا المجال من ٤٨ في المائة في الفترة الثانية إلى ٣٨ في المائة في الفترة الثالثة. بيد أنه يتضح، عند فحص مجموعة الدول التي أجابت في كلتا الفترتين، أن ثمة تحسناً قد سُجِّل على الصعيد الاقليمي (انظر الشكل التاسع). ومن بين التدابير المتخذة، رصد تجارة آلات صنع الأقراص والمعدات التقنية اللازمة لصنع المنشطات الأمفيتامينية.

الشكل التاسع

الدول التي اتخذت تدابير خاصة لرصد أساليب الصنع المستخدمة في المختبرات السرية، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



١- التدابير الرامية إلى تحسين القدرات التشغيلية لمختبرات الطب الشرعي

٣١- اعتمد أكثر من نصف الدول المجيبة عن الاستبيان (٥٤ في المائة) تدابير خاصة لتحسين القدرات التشغيلية لمختبرات الطب الشرعي من أجل توفير دعم خاص للتحريات الخاصة بإنفاذ القانون، مقابل ٦٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وتؤكد هذا الاتجاه الهبوطي فيما يبدو ردود المجموعة الفرعية المكونة من ٧٢ دولة التي أجابت في كل من

الفترتين الثانية والثالثة (حيث انخفضت من ٧١ في المائة في الفترة الثانية إلى ٥٨ في المائة في الفترة الثالثة).

٣٢- وظلت النسبة المئوية للدول التي تقوم بتحديد ملامح الشوائب في المخدرات بين الفترتين الثانية والثالثة ثابتة عند ٣٨ في المائة، مما يمثل تحسناً مقارنة بـ ٣١ في المائة التي أفادت في الفترة الأولى بأنها تضطلع بانتظام بتحليل بصمة المنشطات الأمفيتامينية المضبوطة وتحديد ملامحها. كذلك أفاد ٢٨ في المائة من الدول بتوفير دعم تقني مختبري آخر لأجهزة إنفاذ القوانين، مقابل ٣٤ في المائة في الفترة الثانية.

٣٣- وقدّمت الحكومات معلومات عن مجموعة واسعة من التدابير التي اتخذتها لتحسين القدرة على تشغيل مختبرات الطب الشرعي شملت إنشاء وتحسين مرافق المختبرات (في أفغانستان وقبرص وهنغاريا مثلاً) وتوفير عاملين إضافيين في الإدارات المعنية (هائيي مثلاً) وإنشاء نظم معلومات وقواعد بيانات لرصد الاتجار غير المشروع بالمنشطات الأمفيتامينية والمختبرات السرية، وإنشاء وحدات متخصصة للتعرف على المختبرات السرية لصنع المنشطات الأمفيتامينية وتفكيكها، وتقديم الدعم العلمي للتحريات الخاصة بإنفاذ القوانين من خلال تحليل المواد المضبوطة، وتحديد ملامح المخدرات لأغراض مقارنة العينات، وأغراض المضاهاة وتحديد المصادر ودعم عمليات الملاحقة والدعم الموقعي فيما يخص المختبرات السرية، والتدريب المحلي للخبراء في مجال جمع الأدلة، وتوفير المعدات للاختبار الميداني الاستدلالي وغير ذلك من أشكال دعم المختبرات. كذلك شملت الأنشطة أساليب رصد الصنع غير المشروع واتجاهاته، والتعرف على شبكات المورّد-التاجر-المتعاطي.

٣٤- وظلت المبادرات تجمع بين معلومات الطب الشرعي وإنفاذ القانون بهدف زيادة الفعالية في التصدي للصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية وتعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون في مكافحة الاتجار. وعلى سبيل المثال، أفادت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا وإيطاليا والبرتغال والمملكة المتحدة وهولندا واليونان) بأن مشروع العمل الشامل لمكافحة المخدرات الاصطناعية في أوروبا قد ظهر كأداة هامة للتعاون داخل الاتحاد. فهذا المشروع، إلى جانب مشاريع أخرى، مثل المشروع الخاص بوضع أساليب متسقة لتحديد خصائص المنشطات الأمفيتامينية وبرنامج التحليل المركزي لعقار الإكستاسي (الذي يهدف إلى الربط بين أقراص الإكستاسي وأماكن الإنتاج والمنظمات الإجرامية، ويشمل تعقب السلائف وعملاء صنع الأقراص والمواد الإضافية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية) أسهم في تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وقدراتها من أجل مكافحة المنشطات الأمفيتامينية.

٢- توفير التدريب بشأن الجوانب التقنية المعقدة للمنشآت الأمفيتامينية

٣٥- يعد تدريب العاملين في مجال إنفاذ القوانين والرقابة على التعامل مع الجوانب التقنية المعقدة للمنشآت الأمفيتامينية ضروريا. وقد أفاد ٤٩ في المائة من الدول بأنها اتخذت تدابير محددة لتوفير التدريب، مقابل ٤٠ في المائة في الفترة السابقة، مما يشكل اتجاها إيجابيا لدى البلدان الـ ٧٢ التي أجابت في كلتا الفترتين حيث ارتفعت النسبة المئوية من ٤٦ إلى ٥٣ في المائة، (ما يعادل خمس دول إضافية). وجرى توفير التدريب من جانب السلطات الوطنية المختصة، وعلى المستويات الثنائي والإقليمي والدولي في إطار اتفاقات التعاون الثنائية ومشروع المساعدة على إعادة بناء الاقتصاد في بولندا وهنغاريا الخاص ببرنامج المخدرات الاصطناعية والسلائف (فير) في إطار الاتحاد الأوروبي ومن قبل مكتب الشرطة الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣٦- وأفادت عدة دول بأنه تم توفير التدريب لأفرقة إنفاذ القوانين في مجال اكتشاف المختبرات السرية وتفكيكها وتقنيات التحري عن المخدرات وتبادل المعلومات مع الهيئات الدولية المختصة (مثلا، في الأرجنتين وأستراليا وإسرائيل وألمانيا والبرتغال وبلغاريا وبولندا وشيلي وفنلندا وكندا وكوستاريكا والمملكة المتحدة).

٣٧- وفي عدة بلدان تم توفير التدريب في إطار اجتماعات للمهنيين وحلقات دراسية بشأن المخدرات الاصطناعية والمختبرات السرية؛ وتدريب موظفي إنفاذ القوانين والرقابة العاملين على المستويين الوطني والدولي وتدريب خبراء الطب الشرعي على تقنيات اكتشاف المخدرات وتحديد خصائصها؛ وكذلك الحلقات الدراسية بشأن تبادل أفضل الممارسات.

٣٨- ووفرت مختبرات الطب الشرعي التدريب على كشف التركيبة الكيميائية للمنشآت الأمفيتامينية وخصائصها الصيدلانية والفيزيائية وغيرها للعاملين في مجال إنفاذ القوانين وفي الرقابة والقضاء، مع التركيز على جملة أمور منها كشف المواد. وعلى سبيل المثال، أعدت الوحدة الوطنية المعنية بالمخدرات الاصطناعية في هولندا دورة متخصصة للعاملين في مجال إنفاذ القوانين بشأن المخدرات الاصطناعية، ونظمت تدريبا بشأن المنشآت الأمفيتامينية لموظفين معينين بإنفاذ القوانين من بلدان أوروبا الغربية. وأفادت استونيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا بتلقي تدريب في إطار برنامجها الخاص بالمخدرات الاصطناعية والسلائف (فير)، وشاركت سلوفاكيا في مشروع الاتحاد الأوروبي بشأن "التوأمة" مع إسبانيا فيما يتعلق بالجريمة المنظمة والمخدرات الاصطناعية. كذلك أفادت ليتوانيا وبولندا بأنهما تتعاونان معا ومع السويد في فرز عينات الأمفيتامين وتحديد ملامحها وفي تبادل المعلومات عن الحالات الخاصة بأساليب الانتاج والتوزيع والاتجار.

٣٩- وأفادت عدة حكومات (مثل الأرجنتين وأندورا وبلغاريا وشيلي ولختنشتاين) بأنها تلقت تدريباً للموظفين المعنيين بإنفاذ القوانين من بلدان أخرى بشأن اكتشاف المخبرات السرية وتفكيكها في إطار حلقات دراسية إقليمية واتفاقات التعاون القائمة.

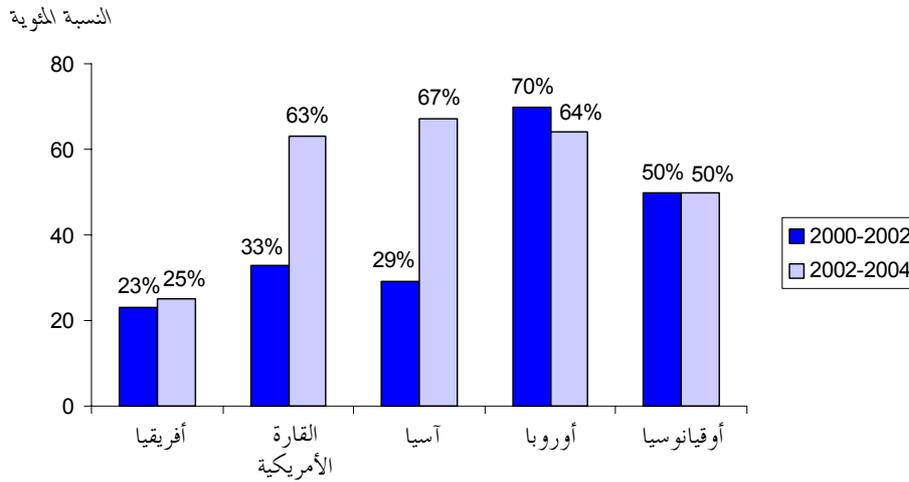
٣- تدابير محددة للتحري و وضع و/أو إدخال اجراءات لتستخدمها أجهزة إنفاذ القوانين

٤٠- أوضحت ٣٤ في المائة من الحكومات (٣١) أنها وضعت و/أو أدخلت اجراءات لتستخدمها أجهزة إنفاذ القوانين للتمييز بين مجموعات المواد ذات التركيبات الكيميائية المتشابهة جدا، وهي نسبة لم تتغير تقريبا منذ فترة الإبلاغ الثانية. وبفحص البيانات الواردة من الـ٧٢ دولة التي أجابت في كل من ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤، يتضح أن هناك تحسنا طفيفا في معظم المناطق عدا أوروبا وأوقيانوسيا (انظر الشكل العاشر).

الشكل العاشر

الحكومات التي اتخذت تدابير محددة للتحري وإدخال اجراءات للتمييز بين مجموعات المواد ذات التركيبات الكيميائية المتشابهة جدا، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



٤١- وقدمت الدول بيانات مفصلة للاتصال بمختبراتها الوطنية للطب الشرعي وأشارت إلى مختلف تقنيات وأساليب التحليل المستخدمة. ومن المفهوم أن بعض هذه المختبرات يقوم،

في إطار البحث الجاري لتوسيع امكانات كشف وتحليل المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها، بدراسة مجموعة متنوّعة من النهوج، بدءا بالاختبارات البسيطة للّون وانتهاء بأساليب التحليل المعقّدة، بما في ذلك تحليل النظائر.

٤٢ - وفي ألمانيا تعد الشرطة الجنائية الفيدرالية تقنيات للاختبار السريع وغير القابل للإتلاف لعينات المخدرات، مُركّزة على العوامل الفاعلة التي تُكتشف في أقراص الإكستاسي (القياس الطيفي بالأشعة دون الحمراء الدنيا)، وعلى استحداث أدوات (أنوف الكترونية) لتستخدمها أجهزة إنفاذ القوانين لاكتشاف وتمييز السلائف التي تخضع للاختبارات. وفي هولندا تمكن المعهد الوطني للطب الشرعي من التعرف، في مرحلة مبكرة، على المواد ذات التركيبات الكيميائية المتشابهة جدا، أي ما يسمّى "أشباه الإكستاسي". ويقدم للمسؤولين عن إنفاذ القوانين وعن الرعاية الصحية، معلومات عن أي مواد جديدة أو شديدة التشابه يتم اكتشافها.

٤٣ - ولئن كان من الممكن لتقنيات التحليل الموجودة، مثل كروماتوغرافيا الغاز/القياس الطيفي للكتلة، أن تحدّد مواد فريدة ذات تركيبات كيميائية متشابهة جدا، فمن المعترف به أنه ليس ثمة أي أسلوب يمكن أن يحدد كافة خصائص العينات المضبوطة. ولم تقدّم الحكومات بعد معلومات شاملة عن البحوث التي تضطلع بها في هذا المجال، ولكن ينبغي تشجيعها على تقديم التفاصيل الكاملة للأساليب التي تستخدمها حاليا لفحص عينات المخدرات المضبوطة.

٤ - تدابير تعزيز التعاون مع الصناعات الكيميائية والصيدلية

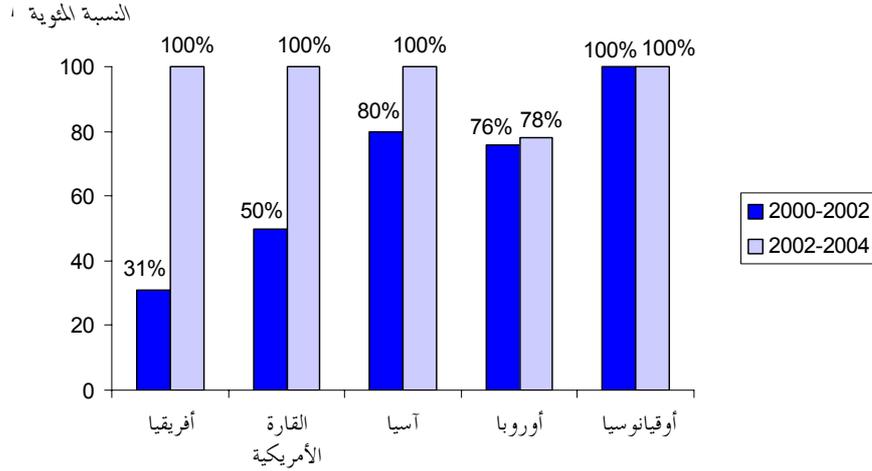
٤٤ - أشارت خطة العمل إلى أن التعاون مع الصناعة الكيميائية شرط أساسي لاتخاذ مبادرات للحدّ من تسرّب السلائف الضرورية للصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية من هذه الصناعة ومن النشاط التجاري المشروع. وينبغي للحكومات أن تولي تعزيز هذا التعاون المزيد من الاهتمام.

٤٥ - واتخذ ٤٨ في المائة من الدول، مقابل ٥٥ في المائة في الفترة الثانية، تدابير لتعزيز التعاون مع الصناعة الكيميائية لمنع تسرّب سلائف المنشطات الأمفيتامينية، واتخذ ٤٢ في المائة تدابير لتعزيز التعاون مع الصناعة الصيدلية لمنع تسرّب المواد الصيدلية المشروعة التي تحتوي على منشطات أمفيتامينية. ولدى فحص الإجابات الواردة من مجموعة الدول التي أجابت في كل من الفترتين الثانية والثالثة بشأن هذه المتغيرات، بحسب المناطق، يتضح أن الأداء تحسن في جميع المناطق تقريبا (انظر الشكلين الحادي عشر والثاني عشر).

الشكل الحادي عشر

الدول التي اتخذت تدابير تتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية بهدف تعزيز التعاون مع الصناعة الكيميائية، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

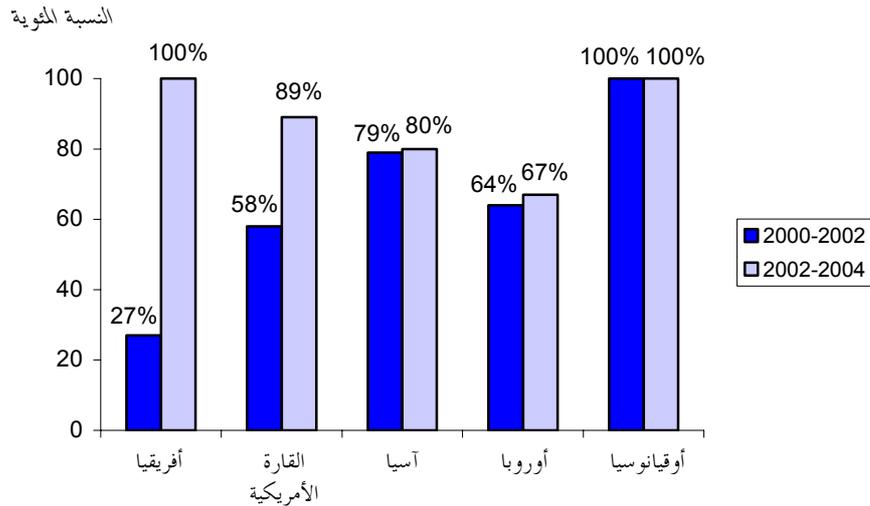
(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



الشكل الثاني عشر

الدول التي اتخذت تدابير تتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية بهدف تعزيز التعاون مع الصناعة الصيدلانية، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



٤٦- وفي معظم الحالات عزّزت السلطات المختصة بنشاط التعاون مع الصناعات الكيميائية والصيدلية لمنع تسريب سلائف المنشّطات الأمفيتامينية. إذ تجرى بانتظام زيارات أو عمليات تفتيش للشركات وتنظم حلقات عمل أو تدارس لتزويد العاملين بالصناعات الصيدلية والكيميائية بالمعلومات عن المنشّطات الأمفيتامينية وسلائفها، والتعاطي وإساءة الاستخدام المحتملين وتدابير منع التسريب. وتجري بانتظام في معظم البلدان عمليات مراقبة للأدوية الموصوفة بطريقة مشروعة وتحتوي على منشّطات أمفيتامينية. وفي بلدان أخرى، نظّمت حملات دعائية مع الصناعة الصيدلية من أجل تعزيز التعاون في منع تسريب السلائف والمنتجات الدوائية المشروعة المحتوية على منشّطات أمفيتامينية. وفي بعض الدول، وضعت قواعد للسلوك واتفاقات للتعاون الطوعي بين الصناعات الكيميائية والصيدلية من جهة والحكومة ووكالات إنفاذ القانون من الجهة الأخرى.

٥- المواد غير المجدولة

٤٧- اتخذت عدد الدول (٣٣ في المائة) التي أجابت عن الاستبيان في الفترة الثالثة تدابير لإنشاء آليات للتعامل مع المواد غير المجدولة، وخاصة تلك المدرجة في القائمة المحدودة للمراقبة الخاصة الدولية، التي وضعتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، من أجل مساعدة السلطات المختصة على منع تسريب المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.^(٥) ومن بين التدابير التي اتخذت تحسين آليات الرصد، بما في ذلك تطبيق نظم تقييم ورقابة أكثر صرامة على واردات المواد التي يمكن تحويلها إلى مخدرات غير مشروعة وعلى صادرات هذه المواد وصنعها وتجارتها وتوزيعها وتسويقها واستخدامها، بما في ذلك وضع اجراءات للترخيص وإنشاء مكاتب للتنسيق وقواعد بيانات متخصصة. وأفادت أستراليا وكوستاريكا، على سبيل المثال، بأن معظم المواد المدرجة في قائمة المراقبة الخاصة تخضع للمراقبة. وأقامت دول أخرى تعاوناً طوعياً مع الصناعة يشمل عقد اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات وإصدار قوائم لتنبه الصناعات المعنية. وذكرت بعض الدول أن المنتجين والموزعين ملزمون بإبلاغ السلطات بجميع الصفقات التي تشمل مواد خاضعة للمراقبة، والتي تتطلب في كثير من الحالات إذناً مسبقاً.

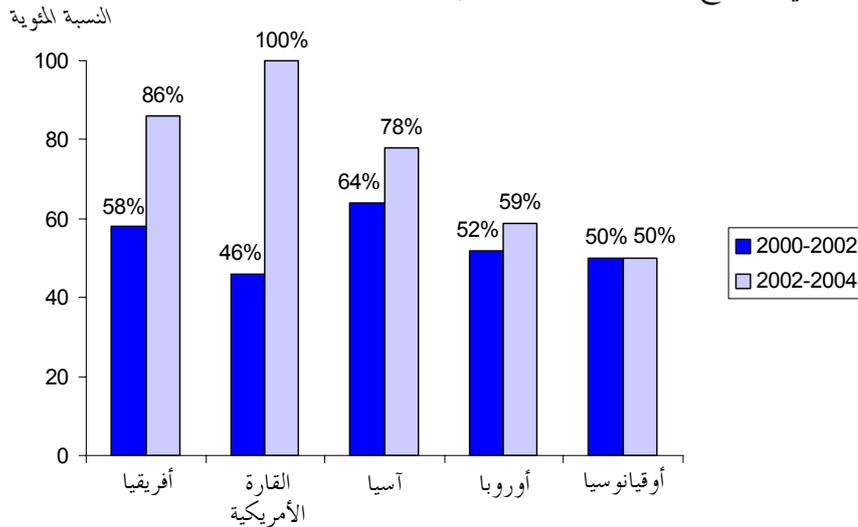
٦- التسويق المسؤول

٤٨- أفاد ٤١ في المائة من الدول المجيبة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ بأنها اتخذت تدابير لمنع تسريب المنشطات الأمفيتامينية وتسويقها وإدراجها في الوصفات الطبية بصورة غير مسؤولة، وهي نسبة أدنى قليلاً عن الـ ٤٥ في المائة التي أفادت باتخاذ تلك التدابير في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وأشارت معظم الدول إلى أن تشريعها وأطرها التنظيمية تتضمن تدابير ذات صلة. وفي أغلبية البلدان يشترط لصرف مواد تحتوي على منشطات أمفيتامينية صدور وصفة من الطبيب. وفي معظم البلدان توجد آليات للترخيص والإبلاغ، وأنشئت قواعد بيانات مخصصة ونظم رقابة للتحقق من صحة الوصفات الطبية ومن سجلات الأطباء مصدرى الوصفات والصيدليات. وبالمثل، يوجد لدى معظم الدول، نظم لمراقبة صنع وتوزيع المواد المشروعة المحتوية على منشطات أمفيتامينية. ويجري تنظيم الإعلان عن هذه المواد وتسويقها وتجارتها للحيلولة دون تسويق المنشطات الأمفيتامينية ووصفها على نحو غير مشروع، ولا يمكن في بعض الحالات، إطلاع عامة الجمهور على الأدوية التي تصرف فقط بناء على وصفة طبية. ويتضح من تحليل إقليمي للبيانات الواردة من الدول في الفترتين الثانية والثالثة معاً أن الدول اتخذت تدابير فعالة في هذا الشأن (انظر الشكل الثالث عشر).

الشكل الثالث عشر

الدول التي اتخذت تدابير لمنع تسريب المنشطات الأمفيتامينية ومنع تسويقها ووصفها على نحو غير مسؤول، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



واو- تعزيز نظام المراقبة على المنشآت الأمفيتامينية وسلائفها

٤٩- دعت خطة العمل الدول إلى تعزيز نظام المراقبة على المنشآت الأمفيتامينية وسلائفها باتخاذ تدابير تنفّذ على الصعيدين الوطني والدولي. واتخذ ٤١ في المائة من الدول الجيبة في الفترة الفالئة تدابير للتعرف بسرعة على المنشآت الأمفيتامينية الجديدة التي توجد في الأسواق غير المشروعة وتقييمها مقابل ٤٧ في المائة في الفترة الثانية. واتخذت الدول تدابير للتعرف على المخدرات المضبوطة وتقييمها في وقت مبكر من أجل كشف المواد الجديدة، بما في ذلك عن طريق الرصد المستمر لاتجاهات تعاطي المخدرات والاتجار بها وصنعها غير المشروع. ويمثل تبادل المعلومات على المستوى الثنائي وعن طريق الانترنت واليوروبول آلية أخرى أبلغ عنها كوسيلة للتعرف على المواد الجديدة والمخاطر الجديدة. كذلك أنشئت قواعد بيانات لجمع المعلومات عن المخدرات التي تضبط، بما فيها المنشآت الأمفيتامينية. وأنشأت عدة دول نظاما لرصد المخدرات الاصطناعية الجديدة والمنشآت الأمفيتامينية وللتحذير المبكر منها. وأشارت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى النظام الأوروبي للتحذير المبكر من المخدرات الاصطناعية، الذي يدار بالتعاون مع يوروبول والمرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها، والذي وفر آلية لتقييم المواد الجديدة التي تظهر في سوق المخدرات غير المشروعة واتخاذ إجراءات بشأن مراقبتها داخل الدول الأعضاء في الاتحاد.

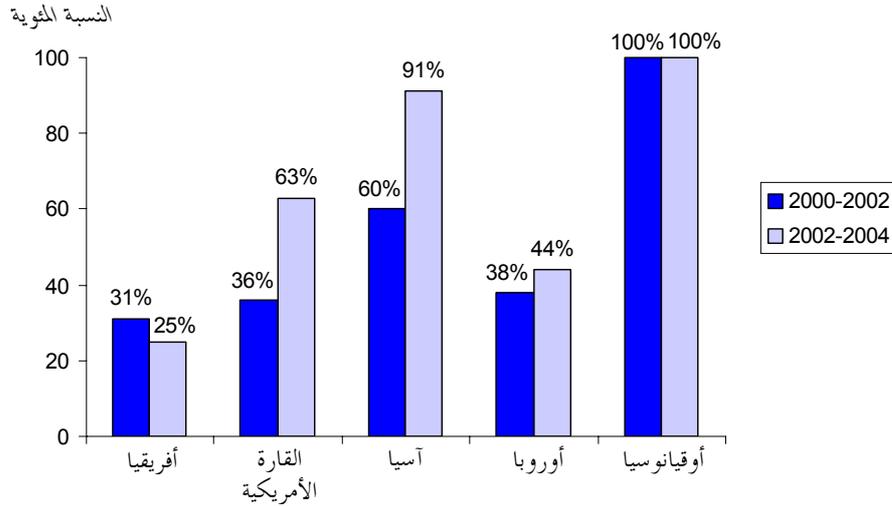
٥٠- وأفادت بعض الدول (١٨ في المائة) بأنها عجلت عملية الجدولة. وذكرت ألمانيا وكوستاريكا وليتوانيا وهنغاريا، على سبيل المثال، أن نظمها تتيح جدولة سريعة لفترة محدودة في بعض الحالات، بينما قالت دول أخرى (مثل استونيا) أنها تعتمز تنقيح التشريع لتعجيل وتبسيط الجدول. وأنشأت هولندا فريقا عاملا مشتركا بين الإدارات لرصد عمليات المراقبة القائمة وجدولة سلائف المنشآت الأمفيتامينية.

٥١- وأقر ثلث الدول (٣٣ في المائة) التي أجابت عن الاستبيان في فترة الإبلاغ الثالثة عقوبات وجزاءات ملائمة على الجرائم المتعلقة بالمنشآت الأمفيتامينية وعززت هذه الدول الجهود المبذولة لإنفاذ القوانين. وكانت النسبة المناظرة في الفترتين الأولى والثانية هي ٤١ و ٤٢ في المائة. وعلى الصعيد الإقليمي، زادت، بين الدول المبلّغة في الفترتين الثانية والثالثة كليهما، نسبة الدول التي أقرت عقوبات ملائمة في القارة الأمريكية وآسيا وأوروبا، وانخفضت في أفريقيا، ولم تتغير في أوقيانوسيا (انظر الشكل الرابع عشر).

الشكل الرابع عشر

الدول التي أقرت عقوبات وجزاءات ملائمة على الجرائم المتعلقة بالمنشآت
الأمفيتامينية، حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(النسبة المئوية، في كل منطقة، من البلدان التي أجابت عن استبيان التقارير الإثناسنوية
في فترتي الإبلاغ الثانية والثالثة كليهما)



٥٢ - وأبلغ عن احراز تقدم فيما يتعلق بجمع البيانات عن المنشآت الأمفيتامينية. وأبلغت
٤٨ في المائة من الدول عن تحسين نظم جمع البيانات بشأنها في فترة الإبلاغ الثالثة، مقابل
٣١ في المائة في فترة الإبلاغ الأولى، و٥٤ في المائة في الفترة الثانية. وأبلغت الدول عن
المتغيرات التي شملتها جهودها الرامية إلى تحسين جمع البيانات على النحو التالي: السلائف،
٣٩ في المائة؛ المصادر، ٣٧ في المائة؛ وإساءة استخدام المواد، ٣٧ في المائة؛ وأساليب
الصنع، ٣٣ في المائة؛ والأسعار، ٣٢ في المائة؛ والمخدرات السرية، ٣١ في المائة؛ ومستويات
النقاء، ٢٩ في المائة.

١- التعاون الإقليمي

٥٣ - مثل التعاون الإقليمي لدعم نظام مراقبة المنشآت الأمفيتامينية وسلائفها جانبا مهما
لعملية مكافحة صنع المنشآت الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة.
وذكر نحو ٥٠ في المائة من الدول المجيبة عن استبيان التقارير الإثناسنوية لفترة الإبلاغ الثالثة
أنها اتخذت تدابير لتعزيز التعاون الإقليمي، وهي نفس النسبة التي سجلت في الفترة الأولى

ولكنها أقل بـ ١٠ نقاط من نظيرتها في الفترة الثانية. وتشير الإجابات الواردة من مجموعة الدول الـ ٧٢ المبّعة في كل من الفترتين الثانية والثالثة إلى تحسن طفيف في هذا الصدد حيث أبلغ ٦١ في المائة من هذه الدول عن اتخاذ تدابير وطنية ودولية لتحسين التعاون الإقليمي، مقابل أقل قليلاً من ٦٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (٤٤ و ٤٣ دولة على التوالي).

٥٤- وشملت التدابير المتخذة التبادل المتعدد الأطراف للمعلومات المتعلقة بالمنشآت الأمفيتامينية في إطار المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات ومركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والادمان عليها، والبرنامج الإقليمي لمراقبة المخدرات التابع للجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، ومكتب الشرطة الأوروبية (اليوروبول)، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، ومن خلال التعاون بين الشرطة والجمارك في بلدان الشمال الأوروبي، وكذلك عن طريق الاجتماعات الإقليمية لرؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، أو مباشرة بين السلطات المختصة في الدول.

٥٥- وكان هناك أيضاً تعاون على الصعيد دون الإقليمي. وأبلغت الأرجنتين عن إجراء مناقشات في إطار الاجتماع المتخصص للسلطات المعنية بإنفاذ قوانين العقاقير المخدرة في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور). وذكرت جنوب أفريقيا أنه يجري توفير التدريب في إطار الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي وأنها تساعد في وضع برنامج لرصد السلائف. وأشارت اليابان إلى استضافة شرطتها الوطنية لمؤتمر إنفاذ قوانين المخدرات العمليتي في آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحسين مراقبة المخدرات في المنطقة. واستضافت جمهورية كوريا اجتماعاً سنوياً لضباط الاتصال المعنيين بمكافحة المخدرات لتشجيع التعاون الدولي، أجرت خلاله في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤ مناقشات متعمّقة بشأن مشكلة المنشآت الأمفيتامينية وتعزيز التعاون بشأنها. وتستهدف الشرطة الفيدرالية الأسترالية تحسين التعاون الإقليمي عن طريق برنامج التعاون الخاص بإنفاذ القوانين في منطقة المحيط الهادئ. وكان هناك أيضاً تعاون في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق اللجنة الوزارية لمكافحة المخدرات ومن خلال مبادرة العمليات المشتركة لدول غربي أفريقيا. وأبلغ الاتحاد الروسي بأنه يجري تنمية التعاون مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ومع دول البلطيق والدول الأوروبية. كذلك أشارت عدة دول إلى المساعدة التقنية التي تتلقاها من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٦- وفي أوروبا، ركّز التعاون مع مكتب الشرطة الأوروبية على المسائل العملية بصورة رئيسية. كذلك تعاونت عدة دول أوروبية (استونيا وبولندا والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا) في أنشطة مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات في منطقة البلطيق التي شملت تبادل المعلومات المستقاة من مختبرات الطب الشرعي والمتصلة بانتاج المنشّطات الأمفيتامينية وتوزيعها والاتجار بها. وفي الاتحاد الأوروبي، يوفّر مشروع "فير" بشأن المخدرات الاصطناعية والسلائف وسيلة لتبادل المعلومات عن المخدرات، خاصة المنشّطات الأمفيتامينية وسلائفها. وكانت لاتفيا وليتوانيا وهنغاريا من بين الدول التي أبلغت عن تلقي مساعدة في إطار هذا المشروع.

٥٧- وأشارت عدة دول إلى مبادرات ثنائية اضطلع بها لتعزيز التعاون في مكافحة المنشّطات الأمفيتامينية، بما في ذلك تبادل المعلومات وتعزيز التعاون في إنفاذ القوانين والتحقيق في القضايا المتعلقة بالمنشّطات الأمفيتامينية ومعالجتها بصورة مشتركة.

٢- مساعدة البلدان الأخرى

٥٨- إن تنفيذ خطة العمل مسؤولية مشتركة بين الدول. ومع ذلك فإن ٣١ في المائة فقط من الدول المحيية في فترة الإبلاغ الثالثة، مقابل ٣٢ و ٣٥ في المائة في الفترتين الأولى والثانية على التوالي، ذكرت أنهما قدّمت مساعدة لدول أخرى في معالجة مشكلة المنشّطات الأمفيتامينية. وتؤكد مقارنة للردود الواردة من البلدان ٧٢ المحيية في كل من فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ وفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ هذا الاتجاه، حيث تبين انخفاضاً من ٤٣ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ٣٧,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ أو من ٣١ دولة إلى ٢٧ دولة.

٥٩- وتعلق المساعدات المقدمة للحكومات في كثير من الأحيان بتبادل المعلومات والاستخبارات، وبرامج التدريب والمؤتمرات المتعلقة بمراقبة المنشّطات الأمفيتامينية، والعمليات المشتركة وعمليات التسليم المراقب، ونقل التكنولوجيا، والمعدات، والتدريب في مكان العمل، والزيارات الدراسية وإرسال خبراء في مراقبة المنشّطات الأمفيتامينية ودعم أجهزة إنفاذ القوانين لبلدان أخرى في تحقيقها بشأن قضايا المنشّطات الأمفيتامينية.

٣- تطبيق مبدأ "اعرف زبونك" والتبادل السريع للمعلومات

٦٠- دعت خطة العمل إلى اتخاذ تدابير لتعزيز تبادل المعلومات بسرعة وفي الوقت المناسب بين الدول المستوردة والدول المصدّرة عن المعاملات المتصلة بمنشّطات أمفيتامينية أو بسلائفها وإرساء مبدأ "اعرف زبونك" لمن يصنعون أو يسوقون الكيمياء، من أجل تحسين تبادل المعلومات ومنع تسريب السلائف. بيد أن ٢٨ في المائة فقط (٢٥) من الدول

المجبية في فترة الإبلاغ الثالثة أبلغت عن ارساء مبدأ "اعرف زبونك"، وهي نسبة لم تتغير منذ الفترة الأولى ولكنها أقل بنقطتين من نتائج الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، وبذلك لا يوجد اختلاف هام بين الفترات الثلاث. ويكشف تحليل لمجموعة البلدان الـ٧٢ التي أجابت في فترتي ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و٢٠٠٢ و٢٠٠٤ عن تحسن طفيف، حيث زادت نسبة الدول التي طبقت المبدأ من ٣١ إلى ٣٢ في المائة أو من ٢٢ دولة إلى ٢٣ دولة.

٦١- وذكرت عدة دول أنها اعتمدت قوانين وطنية ولوائح لتحسين تبادل المعلومات بين الدول بشأن المعاملات التي تشتمل على سلائف المنشطات الأمفيتامينية، بما في ذلك تطبيق مبدأ "اعرف زبونك". ومن بين التدابير المتخذة عملية الإشعار بالواردات-الصادرات، واشتراط تحديد احتياجات الزبون وتقديم شهادات المستخدم النهائي قبل الترخيص ببيع المواد. وتصريحات المستخدم النهائي مطلوبة في عدد من الدول (مثل اسبانيا وأستراليا وكندا والامارات العربية المتحدة). وعلى المستوردين والمصدرين والوسطاء الحصول على تراخيص، وأنشأت بعض الدول قواعد بيانات تتضمن ملامح المستخدمين النهائيين والمستوردين. وفي بعض البلدان (مثل فنلندا وكندا والمملكة المتحدة)، اعتمدت الصناعة الكيميائية والصيدلية برامج "اعرف زبونك" الطوعية.

٤- تعزيز المراقبة عن طريق الأنشطة التعاونية

٦٢- في فترة الإبلاغ الثانية، أبلغ ٦٠ في المائة من الدول المجبية عن اتخاذ مبادرات تعاونية لمراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها، وهي نسبة انخفضت إلى ٥٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. بيد أنه عند النظر إلى المجموعة الفرعية من الدول الـ٧٢ المجبية في كل من فترتي الإبلاغ الثالثة والثانية يتضح أن نسبة الدول التي ذكرت أنها اعتمدت أنشطة تعاونية لتعزيز مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها (٦١ في المائة أو ٤٤ دولة) ظلت ثابتة. وفي فترة الإبلاغ الثالثة أبلغت الدول عن قيام أجهزة إنفاذ القوانين (٥٣ في المائة من مجموعة الدول الـ٧٢ التي أجابت في كل من الفترتين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و٢٠٠٢-٢٠٠٤)، وقطاع الرعاية الصحية (٤٦ في المائة) والسلطات الرقابية (٣٢ في المائة) بالمشاركة في هذه المبادرات التعاونية في أغلب الأحيان. وذكرت الدول أن الأنشطة التعاونية شملت أيضا منظمات إقليمية ودولية (٣٨ و٤٢ في المائة على التوالي)، وقطاع الصناعة الخاص (٢٩ في المائة)، ومختبرات الفحص الجنائي للمخدرات (٣٦ في المائة) والقضاء (٣٥ في المائة). وأبلغت ألمانيا عن مشاركة وسائل الإعلام الجماهيري أيضا في الأنشطة التعاونية الرامية إلى تعزيز نظام

مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلاتفها، بينما أشارت أوغندا إلى مشاركة منظمات غير حكومية أيضا في تلك الأنشطة.

رابعاً- الاستنتاجات

٦٣- يتضح من الإجابات المقدمة في فترة الإبلاغ الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، أن الدول أولت اهتماما جديا للفقرة ١٣ من الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة (القرار د-٢٠/٢، المرفق) الذي قررت فيه الدول الأعضاء إيلاء اهتمام خاص للاتجاهات الناشئة في صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها واستهلاكها على نحو غير مشروع ودعت إلى ارساء أو تعزيز التشريعات والبرامج الوطنية لإنفاذ خطة العمل بحلول عام ٢٠٠٣. بيد أنه يتضح لدى مقارنة البيانات المقدمة في فترة الإبلاغ الثالثة بتلك الواردة في الفترة الثانية، أنه ما زالت هناك حاجة إلى جهود مجددة وإضافية إذا كان للدول أن تحقق الهدف الذي حدده المجتمع الدولي لعام ٢٠٠٨ في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وقد قرّرت الدول الأعضاء في الفقرة ١٤ من الإعلان السياسي إيلاء اهتمام خاص للتدابير الرامية إلى مراقبة السلائف، كما قرّرت تحديد عام ٢٠٠٨ كموعِد مستهدف تنجز فيه الدول عملية القضاء على صنع المؤثرات العقلية، بما فيها المخدرات الاصطناعية، وتسويقها والاتجار بها على نحو غير مشروع، وأنشطة تسريب السلائف، أو تقليص تلك الأنشطة تقليصا ملحوظا. وهذه النقطة المرجعية الأخيرة هي التي ينبغي الاستناد إليها لتعزيز جهود الدول بدرجة كبيرة حسبما ورد في تقارير استبيان فترة الإبلاغ الثالثة.

٦٤- ولئن كان التصديق على معاهدات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وخاصة على اتفاقيتي عام ١٩٧١^(١) وعام ١٩٨٨ بشأن المؤثرات العقلية، اللتين توفّران إطارا لمراقبة المنشطات الأمفيتامينية والسلائف الكيميائية، يكاد يكون عالميا، فإن مقارنة اجابات الدول في الفترة الثالثة بنظيرتها في الفترة الثانية تبين أن الدول لم تنفذ بالكامل التوصيات التي تتضمنها خطة العمل. والردود الواردة في الفترة الثالثة تبين أن الدول بحاجة إلى تحديد جهودها للوفاء بالتزاماتها التعاهدية وتنفيذ قرارات ومقرّرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة وتوصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

٦٥- وبالمثل، تراجعت التدابير التي تتخذها الدول لزيادة الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية وخفض الطلب غير المشروع عليها والحيلولة دون إقدام الشباب على تجربة هذه

المنشطات، حسبما ورد في تقارير عام ٢٠٠٤. وينبغي للحكومات أن تعيد النظر في جهودها في هذا المجال من أجل بلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٨.

٦٦- ولئن كانت هناك اتجاهات إيجابية في توفير التدريب المتخصص للعاملين في مجال إنفاذ القوانين والرقابة على معالجة الجوانب التقنية المعقدة للمنشطات الأمفيتامينية ووضع تدابير للتحقيق تستخدمها أجهزة إنفاذ القوانين في التمييز بين مجموعات المواد، فإن الردود الواردة في الفترة الثالثة تبين أن التدابير الرامية إلى تحسين القدرات التشغيلية لمختبرات الطب الشرعي قد تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

٦٧- وعلى الصعيد الإقليمي يتضح، عند مقارنة مجموعة البلدان التي أجابت في كلتا الفترتين الثانية والثالثة، أن هناك بعض التحسن في مناطق معينة، فيما يتعلق مثلاً باعتماد تدابير لتعزيز التعاون مع الصناعات الكيميائية والصيدلانية، وكذلك لمنع تسريب المنشطات الأمفيتامينية وتسويقها غير المسؤول. بيد أن مجمل الردود في كل فترة يكشف عن حاجة إلى أن تولي الحكومات هذه المجالات مزيداً من الاهتمام.

٦٨- وتشكل نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، قبل كل شيء، التزاماً بتكثيف التعاون الدولي. والردود الواردة في فترة الإبلاغ الثالثة ردود ينبغي أن تثير اهتماماً إذا قورنت بالردود التي وردت في الفترة السابقة. وعند النظر إلى إجمالي عدد الدول المحيية في كل فترة يتضح أن نسبة الدول التي أبلغت عن اتخاذ تدابير لتحسين التعاون الإقليمي والدولي قد انخفضت بينما يتضح أنها زادت بشكل طفيف فقط عند تحليل البيانات الواردة من الدول المحيية في كلتا الفترتين.

٦٩- وعند النظر إلى مسألة التعاون من منظور الدول التي ذكرت أنها قدّمت مساعدات لبلدان أخرى في معالجة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية، يتضح أن نسبة الدول التي أبلغت عن تقديم هذه المساعدات قد انخفضت بصرف النظر عما إذا كان موضوع المقارنة هو إجمالي عدد البلدان المحيية أو المجموعة التي أجابت في كلتا الفترتين.

٧٠- وبما أن التعاون الدولي يظل حجر الزاوية لتنفيذ خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلاتها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة، ولتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٨ في الإعلان السياسي، فإن جهود الحكومات في مجال تحسين التعاون الثنائي والإقليمي ما زالت تتطلب اهتماماً مستمراً من الدول الأعضاء.

الحواشي

- (١) تقرير المخدرات العالمي لسنة ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.16).
- (٢) الإكستاسي والأمفيتامينات: مسح عالمي ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.XI.15).
- (٣) الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، أستراليا، استونيا، إيطاليا، البرتغال، بروني دار السلام، بوليفيا، بيرو، تركيا، توغو، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفاكيا، السويد، شيلي، الصين، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، كندا، لاتفيا، المكسيك، ناميبيا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.
- (٤) قدّمت الدول التالية معلومات: الاتحاد الروسي والأرجنتين واسبانيا وأستراليا واستونيا والبرتغال وبيرو وتوغو وسلوفاكيا والسويد وشيلي وفنلندا وكندا والمكسيك وهولندا واليونان.
- (٥) الأمم المتحدة، سلسلة معاهدات، المجلد ١٥٨٢، رقم ٢٧٦٢٧.
- (٦) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، رقم ١٤٩٥٦.